وأمّا قولهم شرُ أهرَّ ذا ناب فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي أي ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ وإنما كان المعنى هذا لأن الخبريّة عليه أقوى ألا ترى أنك لو قلت أهرَّ ذا ناب شرّ لكنت على طَرَف من الإخبار غير مؤكّد فإذا قلت ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكد ألا ترى أن قوّلك ما قام إلا زيد أوكد من قولك قام زيد وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مُهِمَا وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شرّ فقال شر أهرّ ذا ناب أي ما أهرّ ذا ناب إلا شر تعظيما عند نفسه أو عند مستمِعه وليس هذا في نفسه كأن يطرُق بابه ضيف أو يلم به مسترشد فلّما عناه وأهمَه وكّدَ الإخبارَ عنه وأخرج القول مخرج الإغلاظ بِه والتأهيب لما دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرا نحو أرطيّ ومِعْزَّى وحَبَنْطىً وسَرَنْدًى وزِبَعْرًى وصَلَخْدًي وذلك أنها إذا وقعت طَرَفا وقعت موقع حرف متحرّك فدلّ ذلك على قوّتها عندهم وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعُفت لذلك فلم تَقْوَ فيعلمَ بذلك إلحاقُها بما هي على سَمْت متحرِّكة ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية فقلت خاتَم ملحق بجعفر لكانت مقابِلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا لّلفظ بأن قابلوا بالألِف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدلّ على شدّة تمكنّها بتنوينها أيضا وكون ما هي فيهِ على وزنِ أصلٍ من الأصول له أنها للإلحاق بهِ وليست كذلك ألِف قَبَعْثَرًى وضَبَغْطرًى لأنها